حسابات الاعتراف الفرنسي والبريطاني بالدولة الفلسطينية

أحمد الصباغ

تُعدّ مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية إحدى القضايا المحورية في العلاقات الدولية المعاصرة، التي تتقاطع فيها الأبعاد القانونية والسياسية والجيوستراتيجية. فمنذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١) لسنة ١٩٤٧م، الخاص بتقسيم فلسطين، ظلّ الجدل دائرًا حول مشروعية الدولة الفلسطينية، وحدودها، ووضعها القانوني على الساحة الدولية.

وفي هذا الإطار، يكتسب الموقف الأوروبي، الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين في إطار حل الدولتين، أهمية خاصة، ليس لكون الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الفاعلين الدوليين بمنطقة الشرق الأوسط، بل لكونه أيضًا شريكًا اقتصاديًا وسياسيًا رئيسيًا لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

بمثل اعتراف فرنسا وبريطانيا العضوين الدائمين بمجلس الأمن بالدولة الفلسطينية وضعا يعكس طبيعة التباين بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الاعتراف. ففرنسا، بحكم إرثها التاريخي بمنطقة الشرق الأوسط وسعيها لتعزيز حضورها الدبلوماسي فيها، حرصت على توظّيف خطاب الاعتراف أداة لإعادة تأكيد مكانتها الدولية وتأكيد التزامها بحلّ الدولتين.

أما بريطانيا، التي بدأت في إعادة صياغة علاقاتها الخارجية، منذ اعتماد انسحابها من الاتحاد الأوروبي والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (Brexit withdrawal agreement) في ٢٤ يناير ٢٠٢٠م، وجدت في اعترافها بالدولة الفلسطينية وسيلة لتأكيد استقلالية قرارها الخارجي، وإعادة تموضعها في قلب قضايا الشرق الأوسط، بعيدًا عن الانقسامات الأوروبية، أو الموقف الأمريكية.

ولا شك أن هذا الاعتراف لم يتم بمعزل عن جملة من الدوافع الداخلية والخارجية؛ فالحكومات الأوروبية باتت، بشكل عام، أمام ضغوط شعبية وإعلامية متزايدة نتيجة العنف الإسرائيلي المفرط ضد الشعب الفلسطيني. في وقت، تعمل فيها على موازنة علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، ومع الدول العربية والإسلامية من جهة أخرى. بينما تتفاقم مخاوفها الأمنية يوما بعد يوم من تداعيات انتقال الأزمات الإقليمية إلى الداخل الأوروبي، سواء عبر موجات الهجرة غير النظامية، أو تصاعد التهديدات الإرهابية المحتملة.

ويمثل الاعتراف بالدولة الفلسطينية إحدى القضايا المحورية في العلاقات الدولية المعاصرة، لكونه يعكس توازنات دقيقة بين البعد القيمي والقانوني من جهة، والمصالح السياسية والاستراتيجية من جهة أخرى. حتى ولو كان اعترافا رمزيا. الأمر الذي أثار تساؤلات حول الدوافع الحقيقية التي تقف وراء اعتراف فرنسا وبريطانيا تحديدا، بوصفهما قوتين أوروبيتين مؤثرتين، ومدى جديته، وتأثيره على مسار القضية الفلسطينية، والمصالح الأوروبية في الشرق الأوسط.

من ثمّ، لا يمكن النظر إلى هذا الاعتراف على أنه مجرد خطوة رمزية أو موقف دبلوماسي منعزل، نظرا لأنه يمثل تطورًا يعكس إعادة تشكيل التوازنات الأوروبية والدولية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي. وهو ما يستدعي تحليلًا معمقًا لهذه الدوافع، وتداعياته المحتملة على المصالح الأوروبية من جهة، وعلى مسار القضية الفلسطينية ومستقبلها من جهة أخرى.

أولا: حسابات الاعتراف الفرنسي:

فرنسا من أبرز الدول الأوروبية التي تمتلك حضورًا تاريخيًا في قضايا الشرق الأوسط، انعكس في سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي. وجاء اعترافها بالدولة الفلسطينية، ليُجسّد مزيجًا من الحسابات والدوافع السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية والداخلية، فضلًا عن الاعتبارات الأخلاقية–القيمية، التي يتعين على القوى الكبرى الالتزام بها.

١) **الحسابات السياسية:** تشكل الحسابات السياسية حجر الزاوية في الاعتراف بدولة فلسطين؛ في ظل مساعيها إلى تعزيز حضورها الدبلوماسي العالمي، وتقديم نفسها كوسيط دولي متوازن ومقبول لدى أطراف الصراع، وقادر على طرح مبادرات تتعلق بالمسائل الدولية الشائكة والقضايا الإقليمية المعقدة. خاصة في ظل تقلص قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة موقف موحد حيال القضية الفلسطينية، وانحياز واشنطن السافر لإسرائيل. إضافة إلى محاولة تعزيز مكانتها كقوة أوروبية مستقلة عن مواقف الولايات الأمريكية ونفوذها.

٢) **الحسابات الاستراتيجية:** لا يمثل الاعتراف الفرنسي مجرد أداة سياسية لتعزيز النفوذ بمنطقة الشرق الأوسط. يرتبط بمعادلات التوازن الإقليمي، وحسابات أمنها القومي، وضمان مصالحها الاستراتيجية، خاصة التي تتعلق بأمن الطاقة والملاحة الدولية، والعلاقات مع دول الخليج خاصة والمنطقة العربي التي تمثل فضاءً استراتيجيًا للمصالح التحالفات العسكرية. ومن ثمّ، فإن الاعتراف بالدولة الفلسطينية جاء أيضًا كرسالة موجهة للدول العربية الكبرى، لتأكيد التزام فرنسا بالحل العادل والدائم للنزاع، وبما يعزز من فرصها في المحافظة على شراكاتها الاقتصادية والسياسية مع دول الخليج ومصر،

٣) **الحسابات الداخلية:** تمثل حسابات الداخل الفرنسي أحد المحركات المباشرة لقرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية، حيث استخدم صانع القرار الاعتراف كأداة لإدارة التوازنات الاجتماعية وحماية الاستقرار والسلم الاجتماعي وتخفيف الاحتقان الداخلي. خاصة بعد تصاعدًا الاحتجاجات تضامنا مع الفلسطينيين ورفضا للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية. والتي لعبت فيها الجاليات العربية والإسلامية، ذات الحضور السياسي والاجتماعي المؤثر، دورًا في تشكيل ضغوط إضافية على الحكومة الفرنسية. فضلا عن أن تزايد المخاوف من

انتقال تداعيات العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين إلى داخل فرنسا، عبر تأجيج الكراهية والتطرف والعنف، مما دفعها إلى اتخاذ هذه الخطوة الرمزية؛ لتخفيف الاحتقان الداخلي.

٤) **الحسابات الأخلاقية:** يمثل البعد الأخلاقي غطاءً شرعيًا للقرار الفرنسي، كما يسهم في تعظيم صورتها أمام الرأي العام العالمي، لكنه في جوهره أداة لتعزيز موقف استراتيجي وسياسي محدد. خاصة أن خطابها الرسمي ركز على أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يستند إلى مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. كي تبرهن على اتساق هذا الاعتراف مع قيم الحرية والمساواة، بوصفها جزءًا من هويتها الدبلوماسية.

ثانيا: حسابات الاعتراف البريطاني:

يمثل اعتراف بريطانيا بالدولة الفلسطينية حالة خاصة في الموقف الأوروبي؛ نظرا لأنها تحمل مسؤولية تاريخية عن إرسال الإطار القانوني والسياسي لقيام إسرائيل عبر وعد بلفور (١٩١٧) كما يُنظر إلى قرارها بهذا الاعتراف باعتباره تحوّلًا رمزيًا وسياسيًا، يعكس إعادة صياغة دورها الدولي بعد الانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

١) **الحسابات السياسية:** سعت بريطانيا، الاعتراف بالدولة الفلسطينية، إلى إعادة تقديم نفسها كقوة دبلوماسية مستقلة لديها مكانة ونفوذ مُستقل نسبياً عن المواقف الأمريكية، وبعيد عن الانقسامات الأوروبية. ومن ثم فقد وفّر لها هذا الاعتراف فرصة لإعادة بناء صورتها بوصفها قوة دولية مسؤولة، تسعى إلى تحقيق الاستقرار بالشرق الأوسط عبر تبني موقف يقترب من الإجماع الدولي على حل الدولتين. خاصة أن اعترافها هذا قد يعزز من قدرتها على استعادة مكانتها الدولية ودورها الإقليمي، بعد تقلصه لصالح الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

٢) **الحسابات الاستراتيجية:** يحتل الشرق الأوسط مكانة محورية في الاستراتيجية البريطانية، سواء فيما يتعلق بأمن الطاقة، أو تأمين طرق الملاحة البحرية عبر قناة السويس والبحر الأحمر ومن ثم، جاءت حسابات اعترافها في إطار رغبتها في تعزيز علاقاتها بالدول العربية والإسلامية، والخليجية منها خاصة. على نحو يحفظ لها مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية.

كما يُمكن النظر إليه باعتباره أداة لموازنة انحيازها التاريخي لإسرائيل، ولناء الثقة مع الأطراف العربية مرة أخرى. ولم يكن اقرار بريطانيا أداة استراتيجية صِرفة؛ لتأمين مصالحها في منطقة البحر الأحمر والخليج، بقدر ما هو أيضا محاولة لإعادة تموضعها في بيئة جيوسياسية معقدة خاصة أنه من المرجح أن توظف هذا الاعتراف لفتح قنوات مع العالم العربي دون خسارة كاملة لعلاقتها بإسرائيل.

٣) **الحسابات الداخلية:** يمثل البعد الداخلي أحد أبرز المحركات للقرار البريطاني، الذي يعكس إدراك لندن لخطورة الربط بين المواقف الخارجية والسلم الاجتماعي. إذ كانت بريطانيا تشهد

ضغطا شعبيا وحزبيا (حزب العمال وبعض تيارات داخل حزب المحافظين) لوقف انتهاكات إسرائيل وتنكيلها بالشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. لدرجة جعلت صانع القرار يخشى من أن يؤدي استمرار الانحياز البريطاني المطلق لإسرائيل إلى تفاقم الاحتقان الداخلي، خاصة في ظل وجود جالية إسلامية كبيرة ذات وزن انتخابي وسياسي. وبالتالي كان اعترافها بالدولة الفلسطينية وسيلة لاحتواء الاحتقان الداخلي وتأكيد التزام لندن بالقانون الدولي. والظهور بمظهر المدافع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعن حقوق الانسان، وربما التطهر من مواقفها غير العادلة بحق الشعب الفلسطيني، منذ ١٩١٧م.

٤) **الحسابات الاخلاقية**: حرصت بريطانيا في خطابها الرسمي على التأكيد عللا أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يندرج في إطار التزامها بمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق تقرير المصير، وحقوق الإنسان. ويُعد هذا البعد محاولة لتخفيف الإرث التاريخي في المنطقة المرتبط بوعد بلفور، وإعادة تبرير الموقف البريطاني في ضوء قيم العدالة وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن الخطاب القيمي وفّر للقرار البريطاني غطاءً معنويًا، إلا أن الاعتبارات السياسية والداخلية تظل الأكثر تأثيرًا في هذا الشأن، مما يجعل البعد الأخلاقي أداةً لتعزيز الشرعية أكثر من كونه دافعًا رئيسيًا. ويمكننا اعتبار أن هذا البعد يُمثل محاولة لإعادة بناء صورة بريطانيا الأخلاقية أمام الرأي العام العالمي.

ثالثا: تأثير الاعتراف على المصالح الأوروبية:

ما شك فيه أن الاعتراف الفرنسي والبريطاني بدولة فلسطين يحمل قيمة رمزية في تعزيز الدور الأوروبي المستقل عن الولايات المتحدة، كما يسهم في تحسين صورة أوروبا أمام الرأي العام العربي والإسلامي. لكنه قد يعرّض العلاقات الأوروبية–الإسرائيلية للتوتر، ويثير حذر واشنطن، ويمكننا تناول ذلك فيما يلي:

١) **التأثير السياسي**: أعاد الاعتراف طرح السؤال حول قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة موقف موحد تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. في ظل الانقسامات الداخلية بالاتحاد، إذ تتبنى بعض الدول مواقف داعمة لفلسطين، بينما ظلت أخرى متحفظة؛ خشية توتر علاقاتها بإسرائيل أو الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته،

لذلك، منح هذا الاعتراف زخماً للسياسة الخارجية الأوروبية، بوصفها طرف يسعى إلى لعب دور أكثر فاعلية في التسويات السياسية. وبالتالي يمكننا القول إن الاعتراف يُمثل فرصة للاتحاد الأوروبي لتعزيز صورته كقوة معيارية (Normative Power) لكن الانقسام الداخلي قد يحد من فعاليته في تحويل الموقف إلى سياسة موحدة وملزمة.

٢) **التأثير الاستراتيجي**: يمثل الاعتراف الفرنسي والبريطاني رسالة موجهة إلى الأطراف الإقليمية، العربية منها والخليجية خاصة، مفادها أن أوروبا مستعدة للتعامل معها كشريك متوازن. مما يعزز من قدرتها على حماية مصالحها في مجالات الطاقة والملاحة البحرية عبر البحرين الأحمر والمتوسط. كما قد يساعد على موازنة الدور الأمريكي المتفرد في إدارة هذه القضية، بما يمنح أوروبا. وعلى الرغم من أن الاعتراف يتيح لأوروبا هامشا أكبر للمناورة في الشرق الأوسط، إلا أنها لا تزال محدودة القدرة على فرض نفوذ فعلي، خاصة أنها لا تمتلك أدوات ضغط سياسية أو عسكرية حقيقية، وهو ما يجعل اعترافها أقرب إلى الرمزية من التأثير في ظل الحسابات المختلفة.

٣) **التأثير الاقتصادي**: قد يسهم الاعتراف في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، إذ بات يُنظر إلى الموقف الأوروبي على أنه بادرة حسن نية، قد تُترجم إلى فرص استثمارية وشراكات اقتصادية أوسع. وفي المقابل، ثمة مخاوف من توتر العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، لا سيما في مجالات التكنولوجيا والتعاون البحثي، خاصة أن إسرائيل تعد شريكًا مهمًا لبعض الدول الأوروبية. وبالتالي فإن الكلفة الاقتصادية للاعتراف قد تكون غير محدودة، على اعتبار أن العلاقات الأوروبية –الإسرائيلية قائمة على مصالح متبادلة يصعب التضحية بها من الطرفين، على الرغم من أن الإغراءات العربية شكلت حافزًا إضافيًا للقرار.

٤) **التأثير الأمني–المجتمعي**: يرتبط الاعتراف الفرنسي والبريطاني أيضًا باعتبارات الأمن الداخلي؛ إذ يخفف الاعتراف من حدة الاحتقان داخل المجتمعات الأوروبية، التي تضم جاليات عربية وإسلامية واسعة. كما يساهم في تحسين صورة أوروبا لدى الرأي العام العربي والإسلامي، بما قد يقلل من استهدافها بخطابات التطرف. وفي المقابل، يُخشى أن يؤدي أيضا إلى توتر مع إسرائيل على نحو قد يؤثر على التعاون الأمني والاستخباري معها، ويضعف التنسيق مع الولايات المتحدة.

رابعاً: مدى جدّية الاعتراف الفرنسي والبريطاني بفلسطين:

يعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية أقرب إلى كونه أداة ضغط سياسية ورمزية، أكثر منه تحولًا استراتيجيًا في الموقف الأوروبي. ولكن الاعتراف الفرنسي والبريطاني يمثّل خطوة متقدمة نسبيًا في سياق الدعم الأوروبي للقضية الفلسطينية، لكنه لا يعكس بعدُ إرادة سياسية كاملة لتغيير موازين القوى. فالمبادرة تبدو أقرب إلى محاولة لإدارة الضغوط الداخلية، وتحصيل مكاسب استراتيجية محدودة، والحفاظ على صورة أخلاقية أمام الرأي العام العالمي. ولذا، فإن جدواه تبقى محدودة ما لم يُستثمر في إطار أوروبي جماعي يتسم بالانسجام والقدرة على التأثير الفعلي في مسار التسوية.

١) **على المستوى الرمزي–السياسي**: يمثل الاعتراف خطوة سياسية ذات طابع رمزي أكثر من كونه تحولًا جوهريًا، إذ يسعى بالأساس إلى توجيه رسالة سياسية لإسرائيل، مفادها أن استمرار الاحتلال يضعف من فرص التسوية، ورسالة أخرى موازية للعالم العربي مفادها أن أوروبا لا

تزال طرفًا فاعلًا في الصراع.. غير أن الرمزية لا تكفي وحدها لإحداث تحول ملموس في موازين القوى، لأن الجدّية مشروطة بآليات تنفيذية غير موجودة

٢) **على المستوى القانوني–الدبلوماسي:** لا يغيّر هذا الاعتراف من الواقع القانوني الدولي بشكل مباشر، لكنه يُمثل قيمة مضافة للموقف الفلسطيني ويعززه في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، إذ يمكن استخدامه دليلا على تزايد اكتساب الشرعية الدولية للدولة الفلسطينية. مع ذلك، فإن غياب إجماع أوروبي وتراجع دعم الولايات المتحدة لهذا التوجه يقلل من قوته الدبلوماسية. وبالتالي، فمن المحتمل أن يظل أثره محدودًا ما لم يكن مدعومة بأدوات ضغط حقيقية.

٣) **على المستوى العملي–المؤسسي:** نظرا لأن الاعتراف الفرنسي والبريطاني لم يترافق مع خطوات تنفيذية مثل فتح سفارات فلسطينية على نطاق أوسع، أو الضغط على الاحتلال الإسرائيلي، أو يترجم لسياسات مؤسسية داعمة لبناء الدولة الفلسطينية، فسوف بظل عند حدود الإعلان السياسي، أقرب إلى أداة ضغط معنوية من كونه تحولًا استراتيجيًا.

قائمة المراجع

1- Chatham House. Recognition of Palestine Can Be More Than Symbolic if Europe and Gulf States Remain Aligned. London: Royal Institute of International Affairs, 2025, p. 3.

2- French Ministry of Foreign Affairs. France's Middle East Policy: Israel–Palestine. Paris: Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, 2025, p. 7.

3- Le Monde. Reconnaissance de l'État de Palestine: un choix sous pression interne. Paris: Le Monde Publishing, 2025, p. 4.

4-French Ministry of Foreign Affairs. Announcement of the Recognition of Palestine. Paris: Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, 2025, p. 9.

5-UK Parliament, House of Commons Library. UK, Canada, France Statements on Recognising a Palestinian State. London: House of Commons, 2025, p. 4.

6-Tim Oliver, Europe's Brexit and Britain's Future in the World. London: Palgrave Macmillan, 2020, p. 214.

7-The Guardian. UK Preparing to Recognise Palestinian State as Early as Friday. London: Guardian Media Group, 2025, p. 2.

7-Chatham House. The UK Should Recognize a Palestinian State Now. London: Royal Institute of International Affairs, 2025, p. 6.

8-GMF & Egmont Institute. Stalled by Division: EU Internal Contestation over the Israeli Palestinian Conflict. Brussels: GMF Publications, 2023, p. 12.

9-Marton Seidner, The Role of the European Union in Palestinian State-Building. European Scientific Journal, vol. 19, no. 12, 2023, p. 7.

10-Middle East Institute. To Recognize or Not to Recognize: EU Recognition of Palestine. Washington, DC: MEI Publications, 2024, p. 5.

11-Elisabeth Johansson-Nogués, The EU's Normative Power in the Israeli-Palestinian Conflict. Malmö: Malmö University Press, 2023, p. 19.

12-Kristina Kausch, Europe and the Israeli-Palestinian Conflict: Between Rhetoric and Reality. Madrid: Elcano Royal Institute, 2023, p. 6.

13-Dimitris Bouris, The European Union and the Palestinian Authority: The State-Building Dilemma. London: Routledge, 2022, p. 112.

14-Nathalie Tocci, Europe's Role in the Israeli-Palestinian Conflict: Normative Power or Powerless Actor? Brussels: Carnegie Europe, 2023, p. 14.